قيمة وحصة المنتجات الزراعية الأولية والمصنعة، ١٩٨١-١٩٩٠ إلى ١٩٩١-٢٠٠٠

زادت التجارة العالمية في المنتجات الزراعية المصنعة بسرعة أكبر من التجارة في المنتجات الأولية خلال العشرين عاما الماضية.

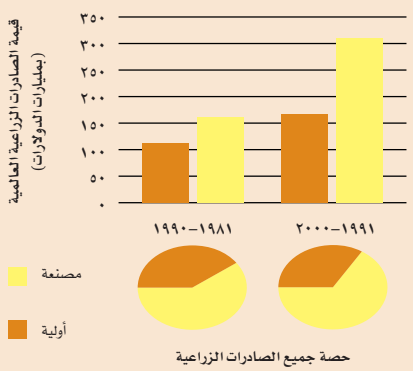

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

حصص البلدان النامية والمتقدمة في صادرات المنتجات الزراعية الأولية والمصنعة، ١٩٨١-١٩٩٠ إلى ١٩٩١-٢٠٠٠

زادت البلدان المتقدمة من حصتها في الصادرات العالمية من المنتجات الزراعية المصنعة من ٧٣ إلى ٧٥ في المائة خلال العشرين عاما الماضية. أما البلدان النامية، فقد شهدت تناقص حصتها من ٢٧ إلى ٢٥ في المائة.

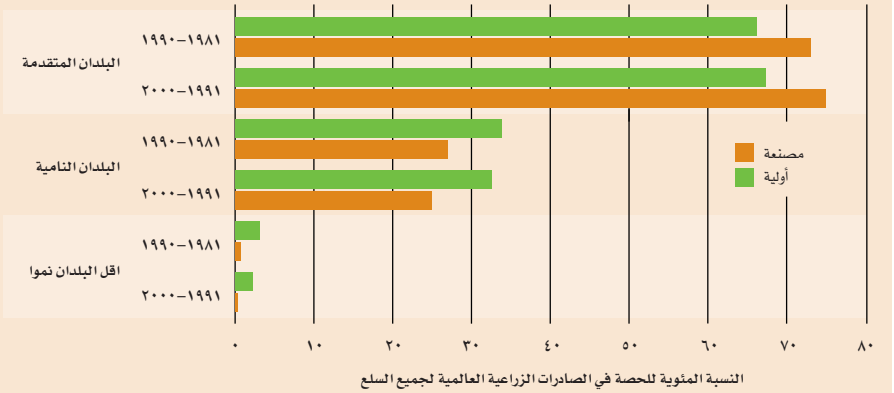

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

حصة البلدان النامية العشر الأولى المنتجة للكاكاو في الصادرات العالمية مع تزايد مرحلة التصنيع. وفي حين أن حصة الصادرات من الشيكولاته من مجموع التجارة في الكاكاو قد زادت من ٢٢ في المائة في ١٩٧٥-١٩٨٠ إلى ٥٨ في المائة في ١٩٩٨-٢٠٠٢، فإن حصة هذه البلدان من صادرات الشيكولاته انخفضت من ٢,٤ في المائة إلى ٢ في المائة خلال نفس الفترة.

كذلك، فإن نصيب البلدان النامية العشرة الأولى المنتجة للبن من صادرات البن الأخضر ظل دون تغيير عند نسبة تبلغ ٦٧ في المائة فيما بين ١٩٧٥-١٩٨٠ و١٩٩٨-٢٠٠٢، إلا أن حصتها في البن المحمص انخفضت من ٨,٥ في المائة إلى ١,٨ في المائة خلال نفس الفترة.

وحدت حواجز الوصول إلى أسواق البلدان المستوردة ودخولها من قدرة البلدان النامية على توزيع صادراتها من المنتجات المصنعة. ويشكل تصعيد التعريفة الجمركية، على وجه الخصوص، حاجزا رئيسيا أمام الوصول إلى الأسواق بالنسبة لمعظم الصادرات الزراعية المصنعة من البلدان النامية.

وقد أوضحت عدة دراسات أن سلسلة السلع الزراعية، لاسيما المحاصيل عالية القيمة والمنتجات المصنعة، تتعرض بصورة متزايدة لسيطرة بضعة من المؤسسات عبر الوطنية، وشركات التوزيع التي تتمتع بنفوذ كبير في الأسواق.

كما تحد معوقات الإمدادات الداخلية من قدرة كثير من البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نموا، على الاستفادة من فرص التجارة في المنتجات الزراعية المصنعة. وتشمل هذه المعوقات التقانة البالية؛ وعدم كفاية البنية الأساسية للنقل والتخزين والتسويق؛ وعدم كفاية الأطر القانونية والتنظيمية؛ والسياسات التجارية والاقتصادية المتحيزة ضد الزراعة والصادرات.

حصة المنتجات الأولية والمصنعة في الصادرات الزراعية العالمية، ١٩٨١-١٩٩٠ إلى ١٩٩١-٢٠٠٠

انخفضت حصة الكثير من المنتجات الأولية في مجموع الصادرات الزراعية حتى مع زيادة حصة السلع المصنعة من نفس المنتجات.

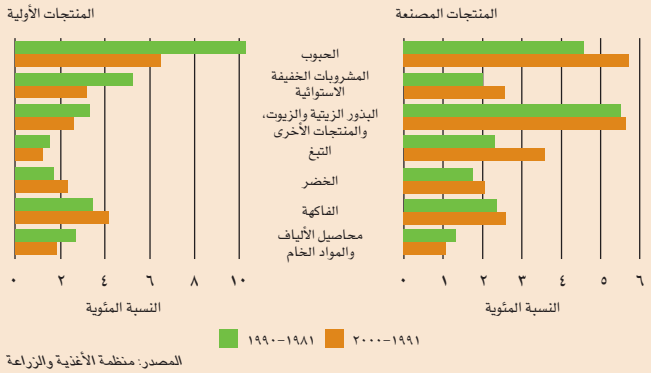

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

حصة المزارعين في عائدات تصدير البن تنخفض مع زيادة البلدان المستهلكة

بعد زيادة وصلت إلى أكثر من ٢٠ في المائة، خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، انخفضت حصة المزارعين من عائدات تصدير البن بما يقرب من النصف. وخلال نفس الفترة، زادت حصة البلدان المستهلكة إلى أكثر من ٨٠ في المائة.

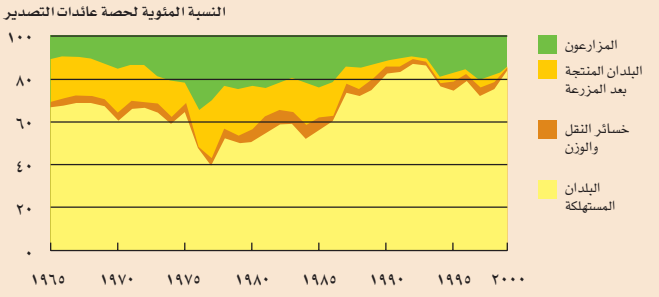

المصدر: Kaplinsky و Fitter، ٢٠٠١

تطور التجارة في المنتجات الزراعية الأولية والمصنعة

زادت قيمة التجارة العالمية في المنتجات الزراعية، خلال العشرين عاما الماضية، بسرعة تزيد عن التجارة في المنتجات الزراعية الأولية. فقد زادت الصادرات من المنتجات الزراعية المصنعة بنسبة ٦ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٨١–٢٠٠٠ مقابل ٣,٣ في المائة في المنتجات الأولية. ونتيجة لذلك، زادت حصة المنتجات المصنعة في مجموع التجارة في السلع الزراعية من ٦٠ في المائة في ١٩٨١–١٩٩٠ إلى ٦٦ في المائة في ١٩٩١–٢٠٠٠. وكانت معدلات النمو عالية بصورة استثنائية (أعلى من المتوسط البالغ ٦ في المائة) بالنسبة للأشكال المصنعة من الحبوب والفاكهة والخضر والبقول والمشروبات الخفيفة الاستوائية ومنتجات الدواجن.

وقد أسهم عدد من العوامل في انخفاض حصة السلع الأولية في التجارة في السلع الزراعية. وفيما يتعلق بجانب الطلب، أدى ارتفاع الدخل على مستوى العالم، وتغير أنماط الحياة المستهلكين، إلى تزايد حصة إنفاقهم من دخولهم على السلع المصنعة والمجهزة. وعلى جانب الإمدادات، أدت التحسينات المستمرة في تكنولوجيات التعبئة والتصنيع، فضلا عن انخفاض تكاليف النقل، والحد من أشكال الحواجز التجارية، إلى تيسير التجارة في المنتجات المصنعة بصورة متزايدة. ويعني ارتفاع التكاليف ذات الصلة بالتصنيع والتعبئة والإعلان والتسويق والتوزيع أن حصة السلع الأولية في قيمة (أسعار) المنتجات المصنعة النهائية قد تقلصت بصورة حتمية. كما انخفض استخدام المواد الخام الزراعية في القطاعات الأخرى من الاقتصاد مع تطور البدائل الصناعية.

ورغم أن بعض البلدان النامية قد زادت من حصتها في الصادرات العالمية من المنتجات الزراعية المصنعة، فقد استولت البلدان المتقدمة على معظم التجارة سريعة النمو في هذا القطاع. ومازالت معظم البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نموا، تعتمد اعتمادا كبيرا على الصادرات من المنتجات الزراعية الأولية. وانخفضت حصة البلدان النامية في الصادرات العالمية من المنتجات الزراعية المصنعة من ٢٧ في المائة في ١٩٨١–١٩٩٠ إلى ٢٥ في المائة في ١٩٩١–٢٠٠٠. أما بالنسبة لأقل البلدان نموا، فقد انخفضت حصتها، كمجموعة، من الصادرات الزراعية المصنعة بنسبة لا تذكر تتراوح بين ٠,٧ في المائة إلى ٠,٣ في المائة خلال نفس الفترة.

البلدان النامية تفقد مكانتها

كان تقلص نصيب البلدان النامية في الصادرات من المنتجات الصناعية واضحا بصورة خاصة في بعض المنتجات مثل الكاكاو والبن. فقد انخفضت

حصة البلدان النامية المنتجة للكاكاو في منتجات الكاكاو الأولية والمصنعة

تصدر البلدان العشرة المنتجة الرئيسية للكاكاو أكثر من ٨٥ في المائة من قرون الكاكاو في العالم إلا أن هذه النسبة لا تتجاوز ٢ في المائة بالنسبة للشيكولاته.

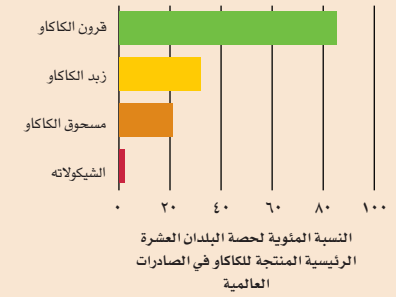

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

التغييرات في حصص البن المحمص في صادرات البن، ١٩٧٥–١٩٨٠ إلى ١٩٩٨–٢٠٠٢

قفزت حصة البن المحمص في مجموع صادرات البن من ٣ إلى ١٦ في المائة بين ١٩٧٥–١٩٨٠ و١٩٩٨–٢٠٠٢، إلا أن حصة البلدان المنتجة العشرة الرئيسية للبن في الصادرات انخفضت من ٨ إلى ٢ في المائة.

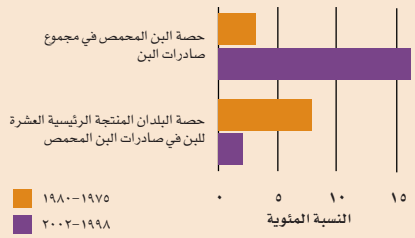

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

اتفاقات التجارة الإقليمية المبلغة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة/منظمة التجارة العالمية، ١٩٤٨-٢٠٠٢

زاد عدد اتفاقات التجارة الإقليمية بمعدل يبلغ ١٥ اتفاقا سنويا منذ ١٩٩٥، وهو ما يزيد ٥ مرات على المعدل الذي كان سائدا خلال الخمسة والأربعين عاما السابقة.

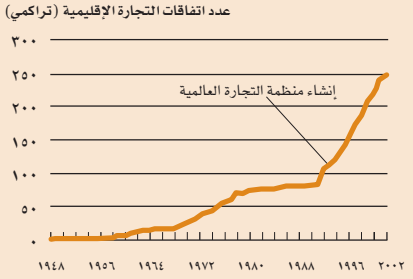

المصدر: منظمة التجارة العالمية

العضوية في اتفاقات التجارة الإقليمية وظهور الكتل العملاقة لاتفاقات التجارة الإقليمية، ٢٠٠٠

ينتمي كل بلد تقريبا في العالم النامي، باستثناء أفغانستان والصين وجمهورية إيران الإسلامية ومنغوليا، إلى اتفاق تجارة إقليمي واحد على الأقل؛ وينتمي معظمها للعديد من هذه الاتفاقات. كما انضمت الكثير من هذه البلدان أو تقوم حاليا بالتفاوض للانضمام إلى عضوية كتلة تجارية إقليمية أوسع نطاقا.

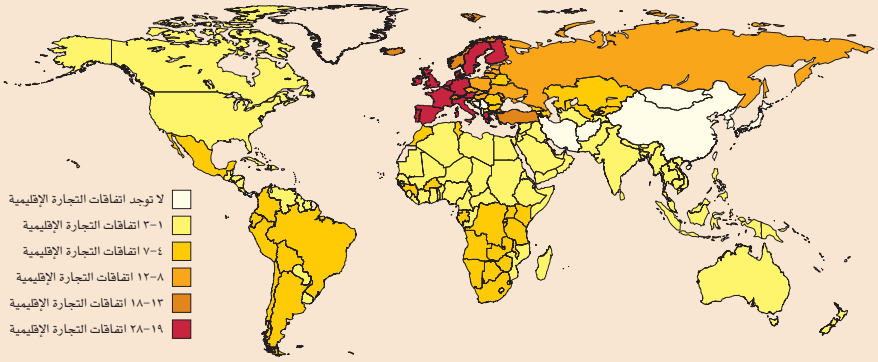

المصدر: منظمة التجارة العالمية

وقد استبعد الكثير من اتفاقات التجارة الإقليمية عن عمد، في الماضي، أجزاء كبيرة من التجارة في السلع الزراعية. وكانت السلع الزراعية أو المنتجات الغذائية تصنف في الكثير من الأحيان على أنها "حساسة" مما يتيح للأعضاء في هذه الاتفاقات خفض التعريفات الجمركية بصورة أكثر بطئا، والابقاء عليها عند معدلات عالية، بالنسبة لتلك المنتجات أو إعفائها كلية.

وتعتبر اتفاقات التجارة الإقليمية التي وضعت في العقد الماضي أكثر شمولا في معاملاتها للزراعة. فقد أزالت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والسوق المشتركة الجنوبية، جميع الحواجز أمام التجارة في السلع الزراعية تقريبا.

الزيادة في عدد وحجم اتفاقات التجارة الإقليمية

لقد زاد عدد اتفاقات التجارة الإقليمية زيادة سريعة منذ أواخر الثمانينات. ومنذ إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، تم وضع عدد كبير من اتفاقات التجارة الإقليمية يعادل ما تم وضعه خلال السبعة والثلاثين عاما السابقة. إذ يشترك كل عضو في منظمة التجارة العالمية، في المتوسط، في خمسة اتفاقات تجارة إقليمية، وإن كان بعض أعضائها ينتمي إلى ١٠ أو أكثر من هذه الاتفاقات (انظر الخريطة).

كما أن تشكيل اتفاقات التجارة الإقليمية أصبح معقدا بصورة متزايدة. ذلك أن الكثير من هذه الاتفاقات يتداخل مع غيره من الاتفاقات، وأن شبكات اتفاقات التجارة الإقليمية تنتشر داخل القارات وعبرها. وهناك عدد من الخطط، مثل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، يعبر التقسيمات بين الشمال والجنوب ويشمل البلدان النامية والمتقدمة على السواء. غير أن تأثير هذا الاتفاق على الزراعة المكسيكية يوفر تنبيها تحذيريا بأن اتفاقات التجارة الإقليمية يمكن أن تسفر عن خاسرين وعن فائزين، لاسيما عندما تضم هذه الاتفاقات بلدانا من مستويات مختلفة اختلافا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية (انظر الإطار).

اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وقطاع الذرة في المكسيك

كان لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية تأثير كبير على هيكل الإنتاج والتجارة في السلع الزراعية في المكسيك. فمن ناحية، توسع كبار المنتجين، الذين تربطهم في كثير من الأحيان مصالح مع الأعمال الزراعية في الولايات المتحدة، في إنتاج الفاكهة والخضر مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في الصادرات إلى الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، فقد تضاعفت تقريبا الصادرات الصافية من الطماطم عن مستوياتها قبل الاتفاق. ومن ناحية أخرى، فإن استعاضة المكسيك عن تراخيص الاستيراد بحصص التعريفات الجمركية، والقرار بعدم فرض تعريفات عابرة خارج الحصص، وهو الأمر المسموح في إطار اتفاق "نفتا" أتاح لواردات الذرة من الولايات المتحدة، المستخدمة أساسا كأعلاف، أن تتزايد بأكثر من ثلاثة أضعاف عما كانت عليه. وانخفضت أسعار الذرة بنحو ٥٠ في المائة لفائدة منتجي ومستهلكي المنتجات الحيوانية. وانخفض إنتاج الذرة من المزارع المروية الشاسعة في المكسيك مما يشير إلى أن المزارعين الأكثر رخاء قد تحولوا إلى محاصيل أخرى. ومع ذلك، يبدو أن حدة تدهور الأسعار قد تحملها بصورة أكبر نسبيا الثلاثة ملايين من صغار المزارعين الذين ينتجون في الحقول غير المروية الواقعة على جانبي التلال، والذين لا يملكون المرونة الكافية للتحول إلى زراعة محاصيل أخرى.

صادرات الولايات المتحدة من الذرة إلى المكسيك، ١٩٩١/١٩٩٣ إلى ٢٠٠١

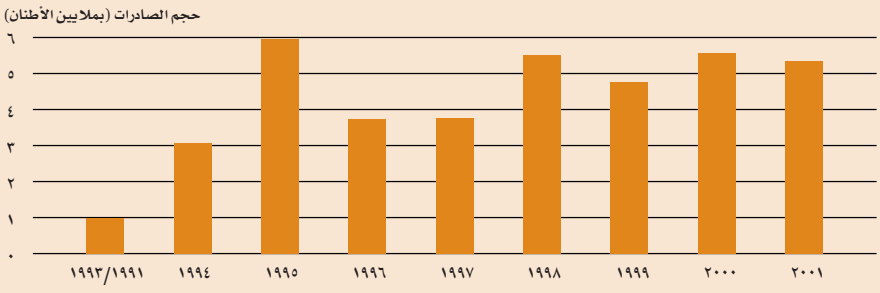

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

التجارة في السلع الزراعية والتكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية

تركز الكثير من الاهتمام بصورة مفهومة على التعريفات الجمركية وغير ذلك من الحواجز التجارية التي تحد من الصادرات السلعية من البلدان النامية إلى العالم المتقدم. غير أن العديد من الدراسات يشير إلى أن البلدان النامية سوف تستفيد في المدى الطويل بصورة كبيرة من انخفاض الحواجز أمام التجارة في السلع الزراعية فيما بينها أيضا.

ومنذ منتصف الثمانينات، زادت التجارة في السلع الزراعية فيما بين البلدان النامية زيادة سريعة بلغت معدلا سنويا قدره ٨,٨ في المائة، متجاوزة بذلك نسبة الزيادة البالغة ٤,٢ في المائة في الشحنات إلى البلدان المتقدمة. وزادت حصة الصادرات من السلع الزراعية التي تنتقل فيما بين البلدان النامية بأكثر من الثلث، حيث زادت من ٣١ في المائة إلى ٤٤ في المائة.

وحدثت معظم هذه الزيادة في التجارة فيما بين البلدان المتجاورة في الأقاليم النامية. وسجلت أمريكا اللاتينية أسرع مستوى للنمو في التجارة فيما بين بلدان الإقليم بزيادة تبلغ أكثر من ٩٠ في المائة بالنسبة للصادرات الموجهة إلى البلدان الأخرى في الإقليم.

اتفاقات التجارة الإقليمية

أسهم انتشار اتفاقات التجارة الإقليمية في خفض الحواجز التجارية وتشجيع التجارة فيما بين البلدان النامية. وتعتبر اتفاقات التجارة الإقليمية، في كثير من الأقاليم النامية، وسيلة لتعزيز وتنويع التجارة. وينطبق ذلك بصورة خاصة على تلك الاتفاقات التي خفضت من التعريفات الجمركية وغير ذلك من الحواجز التجارية في السلع الزراعية داخل أقاليمها. وتخلص دراسة أجرتها مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة إلى أن اتفاقات التجارة الإقليمية كانت المحرك الرئيسي للنمو السريع في التجارة في السلع الزراعية داخل أمريكا اللاتينية.

غير أن بعض اتفاقات التجارة الإقليمية، فيما بين البلدان النامية الأكثر فقرا، لم تحقق نموا كبيرا في التجارة في السلع الزراعية. وتعرض الكثير منها لمعوقات نتيجة لعقبات رئيسية هيكلية ومتعلقة بالسياسات، بما في ذلك عدم كفاية مرافق النقل والاتصالات، وسوء المعلومات عن الأسواق، وفرص الاستثمار. كما استمر انعدام النظم الموحدة للتعبئة والتصنيف ومراقبة الجودة، على المستويات الإقليمية، في إحباط الجهود التي تبذل للتوسع في التجارة.

الزيادة في التجارة الزراعية فيما بين البلدان النامية، ١٩٨٥-١٩٩٠ إلى ١٩٩٦-٢٠٠١

زادت حصة الصادرات الزراعية من البلدان النامية التي ذهبت إلى بلدان نامية أخرى من ٣١ إلى ٤٤ في المائة فيما بين ١٩٨٥-١٩٩٠ و١٩٩٦-٢٠٠١.

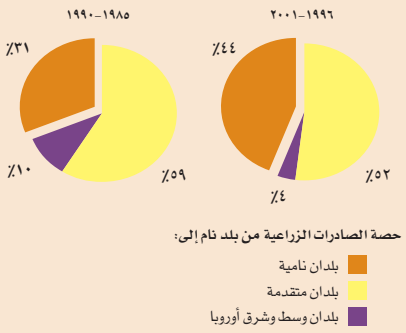

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

التجارة البينية فيما بين البلدان النامية، ١٩٨٥-١٩٩٠ إلى ١٩٩٦-٢٠٠١

زادت التجارة البينية كحصة من مجموع التجارة في السلع الزراعية في جميع الأقاليم النامية فيما بين ١٩٨٥-١٩٩٠ و١٩٩٦-٢٠٠١.

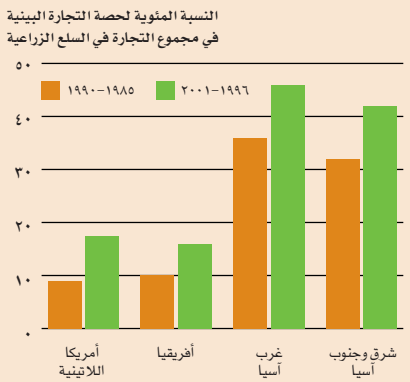

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

وكان صغار الحائزين ينتجون، قبل ازدهار الصادرات البستانية في التسعينات، نحو ٧٠ في المائة من الفاكهة والخضر التي تصدر من كينيا. وفي نهاية التسعينات، كان ٤٠ في المائة من الإنتاج يتم زراعته في مزارع مملوكة أو مؤجرة بصورة مباشرة من جانب المستوردين في البلدان المتقدمة، وكان يتم إنتاج نسبة أخرى تبلغ ٤٢ في المائة في المزارع التجارية الكبيرة. وتقلصت حصة صغار الحائزين من هذه الأعمال المجزية إلى ١٨ في المائة فقط. ومن بين الجهات المصدرة، كانت سبع شركات كبيرة تسيطر على أكثر من ٧٥ في المائة من السوق.

التركيز في التجارة الدولية

على المستوى الدولي، اكتسبت بضعة شركات متكاملة رأسيا سيطرة متزايدة على التجارة في السلع الزراعية. ففي مجال الكاكاو، تقلص عدد الشركات التجارية في لندن من ٣٠ شركة في ١٩٨٠ إلى نحو عشر شركات في ١٩٩٠. كذلك، تستحوذ أكبر ستة مصانع للشيكولاته على ٥٠ في المائة من المبيعات العالمية.

وتسيطر حاليا حفنة من الشركات المتكاملة رأسيا على إنتاج وتوزيع كل من البذور الزيتية والزيوت وتجارتها الدولية. وتسيطر ثلاث شركات عالمية على ٨٠ في المائة من سوق طحن فول الصويا في أوروبا، وأكثر من ٧٠ في المائة في الولايات المتحدة.

كما تسيطر بضعة شركات كبيرة على تجارة الحبوب وتخزينها وتصنيعها وطحنها. إذ تسيطر ثلاث أو أربع شركات على ٦٠ في المائة من مرافق المناولة النهائية للحبوب، و٦١ في المائة من طحن الدقيق، و٨١ في المائة من صادرات الذرة، و٤٩ في المائة من إنتاج الإيثانول في الولايات المتحدة.

الأسواق المركزية تسيطر على تجارة التجزئة

على مستوى تجارة التجزئة، إزدادت الأسواق المركزية بصورة سريعة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وفي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، زادت الأسواق المركزية من حصتها في تجارة الأغذية بالتجزئة من أقل من ٢٠ في المائة في ١٩٩٠ إلى ٦٠ في المائة في ٢٠٠٠. وعلى المستوى العالمي، تسيطر الآن أكبر ٣٠ سلسلة من سلاسل الأسواق المركزية على نحو ثلث مبيعات البقالة. أما على المستوى الوطني، فتسيطر أكبر ٥ شركات للبيع بالتجزئة على ما بين ٢٠ و٩٦ في المائة من تجارة الأغذية بالتجزئة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

حصة المبيعات النهائية التي تعزى إلى مختلف الصلات في سلسلة قيمة البن

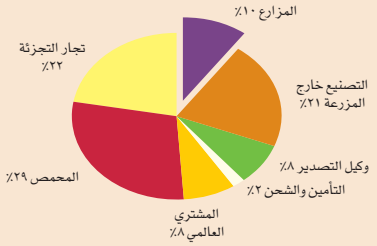

المصدر: مشروع المشروبات الخفيفة في أفريقيا

حصة البيع بالتجزئة للموز التي يحتفظ بها كل عنصر فاعل في السلسلة

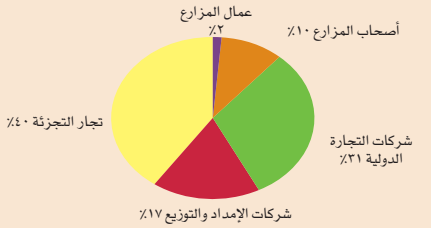

المصدر: مجموعة الأغذية في المملكة المتحدة

التوسع العالمي في أكبر خمس شركات عبر وطنية لبيع الأغذية بالتجزئة، ١٩٨٠-٢٠٠١

قامت كل سلسلة من السلاسل الخمس الكبرى للأسواق المركزية العالمية، خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ و٢٠٠١، بتوسيع عدد البلدان التي تعمل فيها بما لا يقل عن ٢٧٠ في المائة.

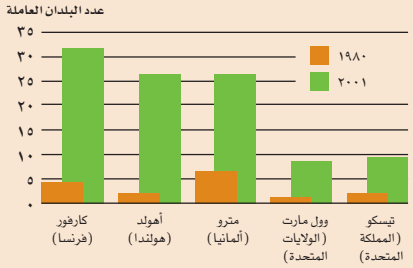

المصدر: مجموعة الأغذية في المملكة المتحدة

معدل تركيز المنتجات في صناعة الأغذية في الولايات المتحدة، ٢٠٠٢

تسيطر حزمة من الشركات على أكثر من ٥٠ في المائة من معظم الأسواق الزراعية في البلدان المتقدمة.

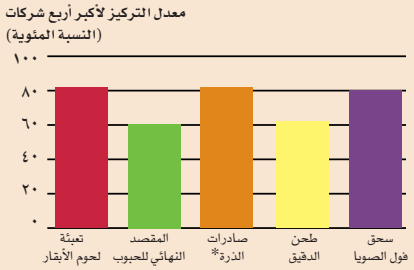

* أكبر ثلاث شركات.

المصدر: Hendrickson و Hefferman، ٢٠٠٢

وتتيح هيمنة الأسواق المركزية على الأسواق أن تمارس تأثيرا كبيرا على الإنتاج والتوزيع والتجارة، بما في ذلك من خلال المشاركة المباشرة من جانب الموردين من البلدان النامية. وفي إطار تبسيط عملياتها، فإن معظم الأسواق المركزية يفضل العمل مع عدد محدود من الموردين الذين يملكون موارد تمكنهم من تلبية اشتراطات الجودة ومواعيد التسليم.

وكما هو الحال بالنسبة للمنتجات البستانية في كينيا المشار إليها أعلاه، فإن عددا قليلا من كبار المنتجين التجاريين يستفيدون عادة من التجارة الموسعة. أما غالبية صغار الحائزين فيتعرضون للإهمال.

حصة المزارعين في أسعار المنتجات النهائية

لقد تركز اهتمام كبير، بصورة ظاهرة، على الحصة الصغيرة للمزارعين والبلدان المنتجة في العائدات المستمدة في نهاية الأمر من صادراتهم.

وترصد أسعار المزارعين عادة نسبة صغيرة من أسعار بيع المنتجات النهائية بالتجزئة والتي تتراوح بين نسبة منخفضة للغاية تعادل ٤ في المائة بالنسبة للقطن الخام إلى ٢٨ في المائة بالنسبة للكاكاو.

وحتى بالنسبة للموز، الذي يكاد لا يتطلب أي تجهيز، تحصل الشركات التجارية الدولية والموزعون وتجار التجزئة على ٨٨ في المائة من أسعار التجزئة، ويذهب ما يقل عن ١٢ في المائة إلى البلدان المنتجة، وما لا يتجاوز ٢ في المائة إلى عمال المزارع.

غير أنه من الصعب، دون معرفة هيكل التكاليف الخاصة بالتسويق والتوزيع، الحكم على ما ينبغي أن يمثل الحصة "الملائمة" للمزارعين. كما أنه لا مفر من أن تؤدي زيادة المحتوى من القيمة المضافة في المنتج النهائي إلى التقليل من هذه الحصة. والأمر الأكثر أهمية هو القيمة المطلقة للعائد إلى المزارعين. ويتعين إجراء المزيد من التحليلات المفصلة لسلسلة قيم السلع لتحديد ما إذا كانت هوامش الربح تنافسية.

تركيز الأسواق وسلسلة الأغذية المتكاملة رأسيا

تسيطر شركات التجارة والتصنيع والتوزيع عبر الوطنية، بصورة متزايدة، على سلسلة السلع الزراعية، لاسيما المحاصيل ذات القيمة العالية والمنتجات المصنعة. وعلى سبيل المثال، فإن ما يقرب من ٤٠ في المائة من البن في العالم يتم تداوله، أثناء مروره من المزارع إلى المستهلك، بواسطة أربع شركات فقط. ويتم تصنيع ٤٥ في المائة من هذا البن بواسطة ثلاث شركات فقط لتحميص البن.

وتسيطر هذه الشركات الضخمة، بصورة متزايدة، على أسواق السلع الزراعية في العالم، وتمارس نفوذا مباشرا ومتزايدا على ما يتم إنتاجه، والأسلوب الذي ينتج به. وكما أشار تقرير الاستثمار في العالم لعام ٢٠٠١ الصادر عن الأونكتاد، فمن شأن ذلك أن يحقق فوائد كبيرة نتيجة للصلات الاقتصادية المقامة من خلال النقل من المنتجين المحليين، واستحداث موردين جدد، والإرتقاء بالموردين الحاليين. وتعتبر الكميات الموثوق بها، والنوعية المتسقة، المفتاح الرئيسي أمام عمليات النشاط التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية، فضلا عن اقامتها علاقة مع الموردين لضمان منتجاتهم. ويشمل ذلك التعاون في تطوير المنتجات، ونقل التقانة والتدريب، والتعاقد في مجال الزراعة، والمساعدات المالية. ولذلك، تمثل هذه التغيرات، بالنسبة لبعض المنتجين والمصدرين، فتحا لفرص غير مسبوقة. غير أن صغار الحائزين والتجار المحليين سوف يعملون جاهدين من أجل تلبية احتياجات السوق الجديدة على تحقيق ذلك الهدف دون مساعدات لتحسين كفاءتهم وقدرتهم التنافسية.

ويمكن التعرف على السيطرة المتزايدة للشركات الكبيرة بثلاث طرق – البلدان النامية المصدرة، والأسواق الدولية، وأسواق التجزئة في البلدان المستوردة.

الشركات الكبيرة تسيطر على تجارة الصادرات في البلدان النامية

استطاعت الشركات الكبيرة التي تمتلك مرافق التخزين والشحن، في البلدان المصدرة، لاسيما بعد إلغاء الكثير من مجالس التسويق، استغلال ما تتمتع به من ميزات مالية ولوجستية. إذ يقوم الكثير منها الآن بشراء المنتجات من المزارعين مباشرة بشروط وأسعار تحددها. وتعمل المنافسة المحتدة لصالح من يمكنه من المزارعين والتجار الوصول إلى الخدمات المالية، واللوجستيات السلعية بتكلفة أقل. وتتمتع المؤسسات الكبيرة بميزة في هذين المجالين.

وفي كينيا مثلا، أصبحت صادرات الفاكهة والخضر وقطف الأزهار ثاني أكبر مصدر للنقد الأجنبي. إذ تحصل الصناعة على ٣٠٠ مليون دولار سنويا، وتستخدم أكثر من ٧٠ ٠٠٠ نسمة. غير أنه مع تزايد حجم الصادرات تقلص عدد الموردين، وانخفضت الحصة التي ينتجها صغار الحائزين والتي يتم شحنها بواسطة المصدرين المحليين من المستويين الصغير والمتوسط.

تركيز قوى السوق في سلسلة البن العالمية

تسيطر أربع شركات على ما يقرب من ٤٠ في المائة من التجارة العالمية في البن، وتسيطر ثلاث شركات للتحميص فقط (فيليب موريس ونسلة وسارا لي) على ٤٥ في المائة من مجموع السوق العالمية.

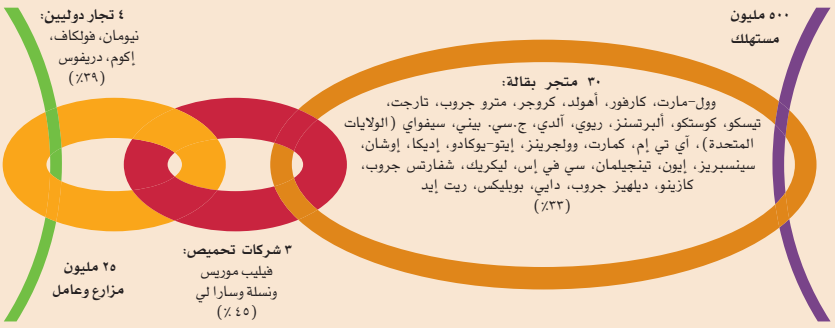

المصدر: مجموعة الأغذية في المملكة المتحدة